الأهرام

المصدر :
التاريخ :

الاقتصاد الفلسطينى

مقدمة

يحتاج الاقتصاد الفلسطينى إلى مد يد العون اليه في كافة المجالات بعد سنوات الاحتلال البغيضة التى حطمت قواه الاقتصادية وبنيته الأساسية.

ويسعد الاقتصادى ان يبادر بنشر هذا التقرير الهام حول الاقتصاد الفلسطينى والذى يعد جزءا من التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٣ والذى حصلت عليه المجلة بصفة خاصة .

رئيس التحرير

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الاقتصاد الفلسطيني

يتعرض الاقتصاد الفلسطيني بصورة مستمرة إلى ضغوط شديدة بفعل سياسات سلطات الاحتلال التقييدية إزاء الأنشطة الاقتصادية. وقد أسفرت هذه الضغوط عن آثار سلبية شديدة على الاقتصاد الفلسطيني، حيث انهارت الأنشطة الاقتصادية التقليدية، دون تشجيع مواز للنمو الحقيقي في القطاعات الحديثة. فقد تسببت هذه التطورات في الحد من فرص العمالة الزراعية،وتشجيع هروب العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاعات كثيفة العمالة في إقتصاد الكيان الصهيوني، وإهمال إحتياجات الأنشطة الإنتاجية الفلسطينية أو إعادة توجيهها لخدمة المصالح الإنتاجية والاستهلاكية للكيان الصهيوني، والسيطرة على قنوات التجارة بطريقة ضمنت سيطرة الكيان الصهيوني على التجارة الفلسطينية.

وقد تفتت الآليات التي يمكن من خلالها تحسين تخطيط الاقتصاد المحلي وتنظيمه ودعمه على مدى خمس وعشرين عاماً من الاحتلال. ففي حين تولت سلطات الاحتلال السيطرة على الادارة الاقتصادية، واستبعاد الشعب الفلسطيني من ممارسة مسؤولياته، فإنها لم تضطلع بمهامها في مجالات نظم وإجراءات التجارة، وتسهيلات الإئتمانات الصناعية والزراعية والتجارية في كل من القطاعين الخاص والعام وإستخدام الأراضي الزراعية والصناعية والاسكانية والبناء عليها، وتطوير وتوفير المنافع العامة والبنية الأساسية، وإقامة الخدمات العامة الملائمة. وما من شك فإن تركيز هذه الأنشطة في نطاق اختصاص السلطات العسكرية من شأنه أن يبقى على الأداء الاقتصادي المتراجع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويفتقر الاقتصاد الفلسطيني الذي نشأ نتيجة هذه الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى الأهداف المحددة والتوجيه الذي يمكن أن توجده سلطة مركزية وطنية نشيطة. وفي ظل هذه الظروف لا يمكن أن يظهر بصورة تلقائية مسار لتنمية مستقرة وصحيحة وسياسات وتدابير ملائمة.

لقد تجمعت الآثار السيئة لهذه السياسات على مدى خمس وعشرين عاماً من المنافسة غير المتكافئة ودون حماية مع إقتصاد الكيان الصهيوني المتقدم والعجز عن تطوير العلاقات الاقتصادية للأراضي الفلسطينية المحتلة مع المنطقة العربية المجاورة، لتحدد شكل إقتصاد فلسطيني جديد هو إقتصاد مفتت ويفتقر إلى التماسك الداخلي. ولعل من أبرز مظاهر

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

النفقات والتشويه التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني، تزايد الفجوة بين الناتج المحلي والناتج القومي، الأمر الذي يعكس الاعتماد المتزايد على مصادر الدخل الخارجية من مساعدات وتحويلات وغيرها.

السكان والقوى العاملة

إن أبرز سمة للسكان الفلسطينيين هي إرتفاع معدل النمو السنوي الذي قدر بأكثر من 3 في المائة عام 1987 و 5.1 في المائة عام 1990. وقدر عدد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1991 بحوالي 1.682 مليون نسمة مقابل 1.600 مليون نسمة عام 1990،

ويقدر عدد القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (العاملين في الاقتصاد المحلي وفي الكيان الصهيوني) عام 1990 بحوالي 296.5 ألف عامل، أي بزيادة قدرها 6 في المائة بالمقارنة مع عام 1989. وبذلك تبلغ نسبة القوة العاملة إلى عدد السكان حوالي 17 في المائة. وتدل تقديرات القوى العاملة الفلسطينية خلال عام 1991 أنها انخفضت بنسبة 3 في المائة (287.5 ألف عامل)، نتيجة لتغيب الفلسطينيين عن سوق عمل الكيان الصهيوني، والقيود التي فرضتها سلطات الاحتلال لضبط تنقل العمال إلى الكيان الصهيوني، والمبادرات الفلسطينية التي استهدفت تعزيز الإستخدام المحلي للعمالة الوطنية.

ويعمل حوالي 66 في المائة من تلك العمالة في الاقتصاد المحلي، مقابل 34 في المائة في الكيان الصهيوني. ويلاحظ أن نسبة العاملين في الكيان الصهيوني آخذة في التناقص منذ عام 1987، وأن نسبة كبيرة من ذلك الإنخفاض مصدرها الضفة الغربية. وقد بلغ عدد العاملين الفلسطينيين في الكيان الصهيوني عام 1991 حوالي 97.8 ألف عامل أي بإنخفاض قدره 9.2 في المائة عن عام 1990،

ويختلف توزيع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عنه في الكيان الصهيوني من سنة لأخرى، حيث توزعت تلك القوى عام 1991 في الكيان الصهيوني على قطاع البناء بنسبة 68.5 في المائة، والزراعة بنسبة 12 في المائة، والصناعة بنسبة 7.7 في المائة، والقطاعات الأخرى بنسبة 11.8 في المائة. بينما توزعت القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في نفس العام بشكل آخر، حيث تركزت الغالبية أو 25.8 في المائة في النشاط الزراعي، يلي ذلك الصناعة بنسبة 15.5 في المائة، ثم البناء بنسبة 10.4 في المائة، فالقطاعات الأخرى بنسبة 48.3 في المائة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

شكل (١) : توزيع العمال من الأراضي الفلسطينية المحتلة حسب منطقة العمل ونوع النشاط الإقتصادي في عام 1991

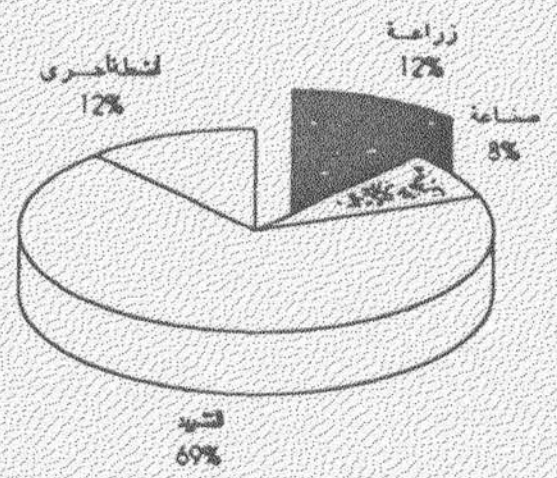

لفلسطيني

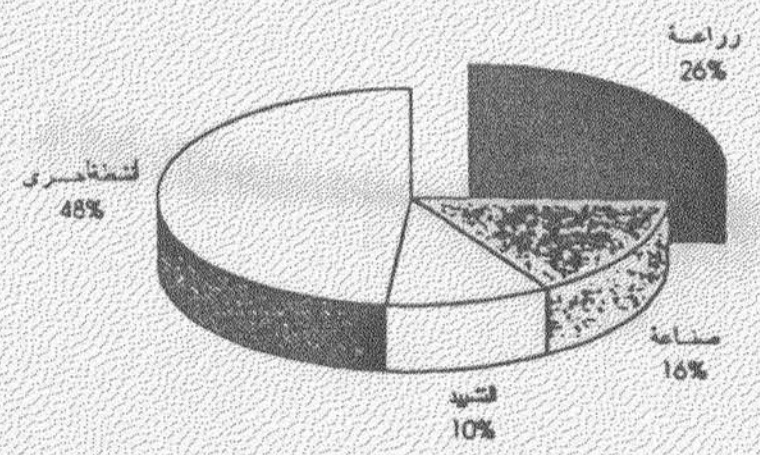

لفلسطيني والقطاع

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وتتميز القوى العاملة الفلسطينية بارتفاع نسبة الإعالة، إذ بلغت نسبة القوى العاملة إلى عدد السكان في سن العمل 39 في المائة. وتتميز القوى العاملة الفلسطينية أيضاً بإنخفاض معدل مساهمة الإناث وغلبة عنصر الذكور. وتعتبر الهوة بين نمو العرض من القوى العاملة المتاحة وقدرة الاقتصاد الوطني المحدودة على إستيعاب هذه الموارد في عمل مربح أحد العوائق الهيكلية لهذا الاقتصاد الفلسطيني.

وفي ظل هذه المعطيات، فإن فرص العمل في الكيان الصهيوني تكتسب أهمية باعتبارها بديلاً للفرص في سوق العمل المحلية المقيدة. ولذلك فقد بلغت مستويات البطالة أدناها عندما بلغ الإستخدام في إقتصاد الكيان الصهيوني ذروته، مما يعكس العلاقة الوثيقة بين معدلات الإستخدام والتوسع في هذا الاقتصاد.

وتتضارب التقديرات المتعلقة بالبطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث تشير مصادر الكيان الصهيوني إلى أن معدلات البطالة لم تبدأ في الإرتفاع إلا عام 1990، حيث بلغت حوالي 3.6 في المائة، في حين تشير المصادر الأخرى أن معدلها تراوح بين 13 و 15 في المائة في العام المذكور، مع مراعاة الإستخدام الناقص الذي يرد في إحصاءات الكيان الصهيوني تحت عنوان "عاملون ينغيبون عن العمل بصفة مؤقتة". وتدل أرقام الكيان الصهيوني الرسمية لعام 1991 إرتفاعاً في البطالة في الضفة الغربية يزيد عن 10 في المائة مقابل 4 في المائة في قطاع غزة. إلا أن المراقبين الفلسطينيين والدوليين يؤكدون أن تلك النسبة تتراوح بين 25 و 40 في المائة من القوى العاملة عام 1991.

الاستيطان ومصادرة الأراضي

إستمرت سلطات الاحتلال في نزع ملكية الأراضي الفلسطينية من أصحابها الشرعيين، مما أثر سلبياً على القطاعات الإنتاجية التي تعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني. ومع نهاية عام 1991 استطاعت سلطات الاحتلال نزع ملكية[1] حوالي 67 في المائة من أراضي الضفة الغربية و 40 في المائة من أراضي قطاع غزة. وقامت سلطات الاحتلال بتخصيص حوالي 65 في المائة من مجموع الأراضي المصادرة لإغراض الاستيطان، في حين تم تحويل نسبة كبيرة من الأراضي المتبقية إلى مناطق عسكرية يحظر على المواطنين الفلسطينيين دخولها أو استغلالها.

وقد بلغ عدد المستوطنات التي أنشأتها سلطات الاحتلال على تلك الأراضي حتى نهاية عام 1991 حوالي 183 مستوطنة، منها 165 مستوطنة في الضفة الغربية و 18 مستوطنة في قطاع غزة. وخصصت حكومة الكيان الصهيوني ما يعادل 14 مليار دولار لبناء الوحدات السكنية والطرق

---

1) تتضمن تلك الأراضي التي وضعت تحت سيطرة سلطات الاحتلال.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

والمرافق الأساسية لهذه المستوطنات. هذا وقد بلغ عدد المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة حوالي ربع مليون نسمة. وتقدر زيادة عدد المستوطنين خلال الفترة 1990-1991 بحوالي 13.9 في المائة. وقد تحققت هذه النسبة المرتفعة بسبب وصول مهاجرين جدد، فضلاً عن أولئك الذين انتقلوا من مناطق في الكيان الصهيوني إلى الضفة الغربية نظراً لمجموعة الامتيازات والاغراءات الاقتصادية، التي تقدمها سلطات الاحتلال لهذا الغرض.

ولقد شهد عاما 1991 و 1992 توسيع نطاق بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال برنامج الاستيطان الجديد الذي تبنته حكومة الكيان الصهيوني (خطة النجوم)، الذي إستهدف إنشاء أكثر من عشر مستوطنات جديدة، يقع معظمها في شمالي الضفة الغربية على امتداد حدودها مع الكيان الصهيوني. إلا أنه في إطار جهود السلام الأخيرة في منطقة الشرق الاوسط، أعلنت سلطات الاحتلال، وبضغط من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، في منتصف عام 1992 تجميد بناء المستوطنات الجديدة الممولة من القطاع الخاص أو العام، باستثناء مشاريع الاسكان والمشاريع ذات الصلة بها التي يجري بنازها في المستوطنات القائمة.

مصادر المياه

تعتبر مصادر المياه من أكثر المسائل الحساسة التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يخضع نظام إستغلال تلك الموارد وتوزيعها وإدارتها لسلطات الاحتلال، التي اعتبرت جميع مصادر المياه السطحية والجوفية ملكية عامة. ومن مجموع موارد المياه السنوية التي تبلغ حوالي 760 مليون متر مكعب (منها 700 مليون متر مكعب في الضفة الغربية و 60 مليون متر مكعب في قطاع غزة) ينقل الكيان الصهيوني حوالي 70 في المائة منها لإستخداماته وإستخدامات المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أسفرت هذه السياسة عن حدوث ضغط شديد على موارد المياه الفلسطينية وتوافرها لتلبية الإحتياجات المتزايدة.

وتعتبر الأمطار المغذي الرئيس للمياه السطحية والجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتبلغ كميات المياه الجوفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة حوالي 798 مليون متر مكعب سنوياً، ويبلغ رصيد الأحواض الجوفية من مياه الامطار في الضفة الغربية حوالي 728 مليون متر مكعب في السنة، يمكن استغلال ما يتراوح بين 600-650 مليون متر مكعب منها سنوياً. بينما تتراوح كميات المياه السطحية بين 40 و 50 مليون متر مكعب سنوياً، وتتراوح مياه الينابيع بين 60 و 50 مليون متر مكعب سنوياً. ويبلغ رصيد الاحواض الجوفية في قطاع غزة حوالي 70 مليون متر مكعب سنوياً، حيث تقدر كمية المياه الجوفية المنسربة من الجهة الشرقية بما بين 5 و 10 مليون متر مكعب سنوياً، والمياه التي تغذي الخزان بسبب أعمال الري والحفر بما بين 10 و 20 مليون متر مكعب سنوياً. ولقد كان معدل استهلاك المواطنين العرب خلال عام

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

1991 في الضفة الغربية للاغراض المنزلية في حدود 25 لتر للفرد يومياً في المخيمات الفلسطينية، مقابل 33 و 58 لتر للفرد يومياً في القرى والمدن على التوالي. وتراوح استهلاك المياه للاغراض المنزلية في قطاع غزة حوالي 50 لتر للفرد يومياً في المخيمات، و 110 لتر للفرد يومياً في المدن.

ويبلغ استهلاك المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة للاغراض المنزلية حوالي 46 مليون متر مكعب سنوياً، منها 26 مليون متر مكعب في الضفة الغربية، بما فيها القدس، و20 مليون متر مكعب في قطاع غزة. وتُشرف سلطات الاحتلال على حوالي 50 في المائة من المياه للاغراض المنزلية في الضفة الغربية. ويفوق استهلاك سكان المدن ضعفي استهلاك سكان الريف. وتشكل الآبار الإرتوازية والينابيع أهم المصادر المائية للمواطنين العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ توفر الآبار حوالي نصف الاستهلاك المائي في الضفة الغربية، و90 في المائة في قطاع غزة، الملاحق

وقد بلغ عدد الآبار الإرتوازية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1990 حوالي 2264 بئراً، منها 364 بئراً في الضفة الغربية، و1900 بئراً في قطاع غزة، ملحق (4/9). وقدرت كمية المياه المستخرجة من آبار الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1990 بحوالي 133 مليون متراً مكعباً، منها 60 مليون متر مكعب في الضفة الغربية و73 مليون متر مكعب في قطاع غزة، ملحق (5/9). وتفرض سلطات الاحتلال قيوداً مشددة على الكميات المستخرجة من الآبار العربية سواء لأغراض الري أو الشرب. وتحدد لكل بئر الكمية المسموح باستخراجها. وقد تراوح معدل الكميات التي قامت بتحديدها هذه السلطات في عام 1990 بين 60 و 120 ألف متر مكعب لكل بئر سنوياً. كما قامت السلطات حتى عام 1991 بحفر 59 بئراً في الأراضي الفلسطينية المحتلة منها 31 بئراً في الضفة الغربية و 18 بئراً في قطاع غزة. والجدير بالذكر أن الطاقة الإنتاجية للآبار التابعة للكيان الصهيوني تفوق طاقة الآبار العربية نظراً لأعماقها الكبيرة التي تصل إلى 550 متراً، بينما تتراوح أعماق الآبار العربية بين 70 و 120 متراً.

الأداء الاقتصادي

يستند إقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة على قاعدة إنتاجية متواضعة وما يرافقها من خدمات، بالإضافة إلى إعتماده على إقتصاد الكيان الصهيوني في توفير فرص عمل للأيدي العاملة. كما يستند على تحويلات العاملين، خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى بعض الصادرات الزراعية والصناعية، وعلى ما يقدم للشعب الفلسطيني من مساعدات عربية ودولية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ولقد تذبذب الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-1988 صعوداً وهبوطاً بين 1044 مليون دولار عام 1980 و950 مليون دولار عام 1985 ثم ارتفع إلى 1799 مليون دولار عام 1988. وانخفض الناتج المحلي الفلسطيني خلال عام 1990 بصورة ملحوظة عن مستوياته المتدنية أصلاً نظراً للركود في النشاط الاقتصادي، ليتراجع بنسبة قصوى قدرها نحو 20 في المائة مقارنة مع عام 1989.

ويعزى هذا الإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين الأخيرين إلى الإنخفاض الذي طرأ على نواتج كافة القطاعات الاقتصادية بإستثناء، قطاعي الزراعة والصناعة. إلا أن هذه التطورات قد لا تعبر عن تغير حقيقي، وذلك بسبب ما واكب اقتصاد الكيان الصهيوني المهيمن على اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة من نسب تضخم عالية، تجاوزت في بعض السنوات 180 في المائة.

ولبيان مدى الخلل في البنية الهيكلية لإقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة، يكفي أن نذكر أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي قد تناقصت من 33 في المائة عام 1980 إلى 20 في المائة عام 1985 إلى 18.3 في المائة عام 1989. ولم يتجاوز المتوسط السنوي لهذه المساهمة 25 في المائة خلال الفترة 1986-1990. وإستمرت الزراعة تعمل في إطار تناقص المساحة المزروعة وقلة موارد المياه بالاضافة إلى إنخفاض الإنتاجية والمنافسة غير المتكافئة في كثير من الأحيان مع الواردات الزراعية من الكيان الصهيوني، بالاضافة إلى الارتفاع المستمر في تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي، وإرتفاع أجور الأيدي العاملة بسبب اغراءات العمل في قطاعات اقتصادية أخرى، وارتفاع أثمان الآلات الزراعية وقطع الغيار الخاصة بها، وممارسات سلطات الاحتلال بالتضييق على المزارعين في استعمال مصادر المياه وتقنين معدلات الضخ وتعريضهم للعقوبة في حالة تجاوزهم الكميات المقررة، وضعف خدمات الارشاد الزراعي، ومصادرة وإغلاق مساحات من الأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية من قبل سلطات الاحتلال، مما أدى إلى تناقص أعداد الثروة الحيوانية وإنخفاض إنتاجيتها.

وفي مجال تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية، فهناك معوقات عدة تعترض سبيلها. ويأتي في مقدمتها منافسة منتجات الكيان الصهيوني للمنتجات الفلسطينية في نفس أسواق الأراضي الفلسطينية، وضعف المسالك التسويقية بين المنتج والمستهلك سواء في الأسواق المحلية أو الأسواق الخارجية، ومنع إنسياب السلع الزراعية الفلسطينية إلى أسواق الكيان الصهيوني، مما يجعل المنافسة غير متكافئة، بالاضافة إلى العقبات التي يواجهها المزارعون وتجار الخضر والفواكه في تصدير منتجات الضفة والقطاع إلى الضفة الشرقية. كما أن إرتفاع كلفة نقل المنتجات عبر الجسور إلى الضفة الشرقية يقلل من قدرتها التنافسية. وكذلك فإن هناك عدم إستقرار في الأساليب والإجراءات المتعلقة بنقل المنتجات خارج الأراضي الفلسطينية، من حيث تحديد المواعيد والكميات المسموح بنقلها. وفي إطار المعوقات التمويلية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

التي تعترض الزراعة، نجد ضآلة حجم التدفقات النقدية الواردة إلى الاقتصاد الفلسطيني، وافتقار هذا الاقتصاد إلى مصادر إقراض مؤسسي، بالاضافة إلى إرتفاع فوائد القروض التي تقدمها مؤسسات الكيان الصهيوني وصعوبة الحصول عليها، نظراً للشروط التعجيزية التي تضعها تلك المؤسسات.

وقد شجعت المبادرات الفلسطينية منذ عام 1988 على حدوث بعض التطورات الإيجابية في الإنتاج الزراعي، وتحقق نمو بصفة خاصة في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية الرئيسة، وكذلك في تربية المواشي والدواجن. وقدر الناتج الزراعي عام 1990 بحوالي 444 مليون دولار بالمقارنة مع 309 مليون دولار عام 1989، أي بزيادة قدرها حوالي 44 في المائة. إلا أن الزراعة تأثرت خلال الموسم الزراعي 1990-1991 ببعض الاحوال الجوية غير المواتية، حيث انتشرت موجة البرد القارص وتساقطت كميات كبيرة من الثلوج، مما أتلف جزءاً كبيراً من المنتجات الزراعية والمعدات. كما تعذر في بعض المناطق زراعة البذور للمحاصيل الصيفية، وتلف في وادي الأردن أكثر من 80 في المائة من المحاصيل النقدية، ولم تتجاوز صادرات الحمضيات في قطاع غزة إلى المجموعة الأوروبية عام 1991 حوالي 10 في المائة من مستوياتها عام 1990. وتقدر خسائر المزارعين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بحوالي 77 مليون دولار، منها 55 مليون دولار في الضفة الغربية و22 مليون دولار في قطاع غزة.

وفيما يتعلق بالصناعة فلم تتجاوز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي عام 1990 حوالي 7.5 في المائة. وبلغ المتوسط السنوي لهذه المساهمة حوالي 8 في المائة خلال الفترة 1986-1989. وتتركز الصناعة التحويلية في المنسوجات والملابس والسلع الجلدية ومواد البناء وتجهيز الأغذية. ويتم تسويق معظم السلع المصنعة محلياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويعتبر سوق الكيان الصهيوني أهم سوق خارجي لها. وبالرغم من أن نسبة من الصادرات المصنعة ما زالت تتجه إلى الأسواق الأوروبية وغيرها، إلا أن التجارة في هذا الإتجاه ما زالت هامشية. ويحكم التطورات في هذا المجال إندماج تلك الصناعة في القطاع الصناعي للكيان الصهيوني الأكثر تطوراً، والمتمتع بحماية ورعاية أكثر، في نطاق إتحاد جمركي بحكم الواقع بين الكيان الصهيوني والأراضي الفلسطينية المحتلة. هذا وقد كان الطلب على المصنوعات الفلسطينية النهائية والوسيطة داخل أسواق الكيان الصهيوني عاملاً مشجعاً من الناحية الفعلية لنمو المؤسسات الصناعية الفلسطينية، التي تنتج سلعاً استهلاكية منخفضة التكلفة والمؤسسات الأخرى التي تؤدي مهام محددة بالتعاقد من الباطن لصناعة الكيان الصهيوني.

وقد أغلق كثير من المؤسسات الصناعية الفلسطينية أبوابه خلال السنتين الماضيتين حيث افتقرت إلى الخيارات السوقية، كما لم تتمكن من تحقيق وفور الحجم. وقد لعب عدد من المعوقات دوراً في تقليل دور الصناعة في الاقتصاد الوطني وتدني مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، يأتي في مقدمتها المنافسة غير المتكافئة بين الصناعات الفلسطينية مع صناعات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الكيان الصهيوني، وغياب وسائل الحماية، والضرائب الباهظة المفروضة على الإنتاج الصناعي الفلسطيني، بما فيها ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل التي ترتفع باستمرار، والكلفة العالية للمعدات والمواد الأولية المستوردة، وعدم تمكن غالبية القطاع الصناعي من تصدير منتجاته إلى الضفة الشرقية، وبالتالي إلى بقية الدول العربية، نظراً للقيود التي تفرضها تعليمات اللجنة العليا الخاصة بنقل المنتجات بين الضفتين، وضعف البنية التحتية الأساسية لتنمية القطاع الصناعي، كالكهرباء، والمياه والتدريب المهني والخدمات المصاحبة، وتحول الكثير من العمال في الأراضي الفلسطينية المحتلة للعمل في القطاعات الاقتصادية للكيان الصهيوني سعياً وراء الأجور الأعلى، وغياب شركات الوساطة المالية ومؤسسات الاقراض المتخصصة القادرة على تعبئة الادخار المحلي وتوجيهه نحو الاستثمار، وكذلك فقدان السلطة الوطنية التي ترعى تنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، وضآلة حجم التدفقات النقدية والمالية الواردة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام وإلى قطاع الصناعة بشكل خاص.

وبالرغم من تلك المعوقات، فقد استفادت الصناعة من بعض الجهود الفلسطينية الوطنية الرامية إلى تعزيز القاعدة الإنتاجية، وتحويل التوجه الاستهلاكي إلى المنتجات الفلسطينية، مما ساهم في التقليل من المنافسة غير المتكافئة مع صناعات الكيان الصهيوني. وفي ضوء هذا، شهدت بعض المؤسسات الصناعية الفلسطينية معدلات نمو لم يسبق لها مثيل، واستطاعت مؤسسات أخرى، لم تكن مهيأة لزيادة الطلب على منتجاتها كمحصلة للمقاطعة الفلسطينية لمنتجات الكيان الصهيوني، من كسب حصة مهمة في السوق على حساب منتجات الكيان الصهيوني في الأراضي المحتلة، ولا سيما في مجال الأغذية والمنسوجات.

وقد إرتفعت مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث استمر هذا القطاع بوصفه الرائد لعدة سنوات بمعايير النمو المحلي المتحقق، وارتفعت نسبته في الناتج المحلي من 16 في المائة عام 1980 إلى 17.2 في المائة عام 1985، ثم إلى 19 في المائة عام 1989. ويرجع هذا النمو إلى حجم الاستثمارات المرتفعة في تشييد المباني السكنية التي كانت ضرورية لمواجهة نمو إحتياجات الإسكان التي كان يمول معظمها من تحويلات العاملين بالخارج. كما يعود سبب النمو في هذا القطاع إلى إهتمام سلطات الاحتلال بتطوير البنية التحتية في بعض الأراضي الفلسطينية لتسهيل عملية الاستيطان، وحصول هذا القطاع أيضاً على نسبة كبيرة من الدعم الذي تلقته الأراضي المحتلة، حيث بلغت حصة القطاع من مخصصات اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة حوالي 16 في المائة مقابل 8 في المائة للزراعة و 4.5 في المائة للصناعة، وكذلك حصلت المجالس البلدية على حوالي 13 في المائة، استخدمت جزءاً منها لاغراض تحسين البنية التحتية للمدن الفلسطينية التي أصابها الدمار نتيجة الإهمال من قبل سلطات الاحتلال.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

شكل (4) : الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الإقتصادية
في الأراضي الفلسطينية المحتلة

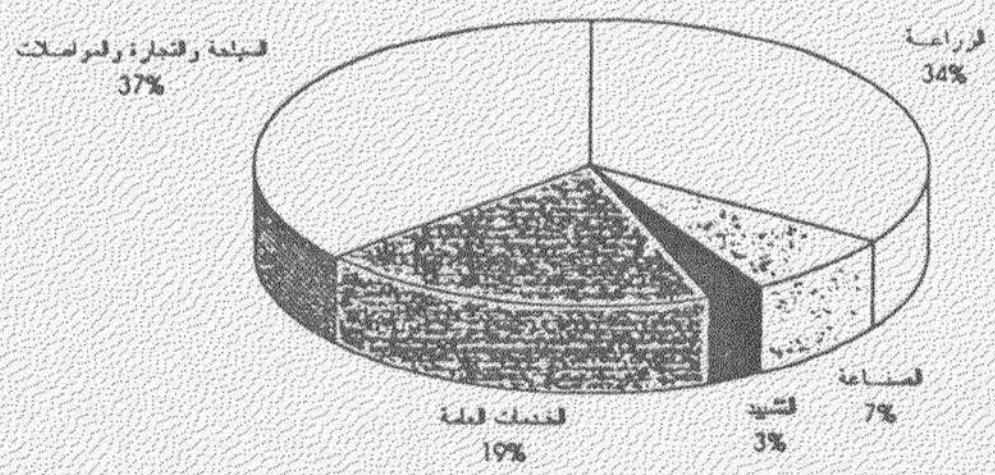

1968

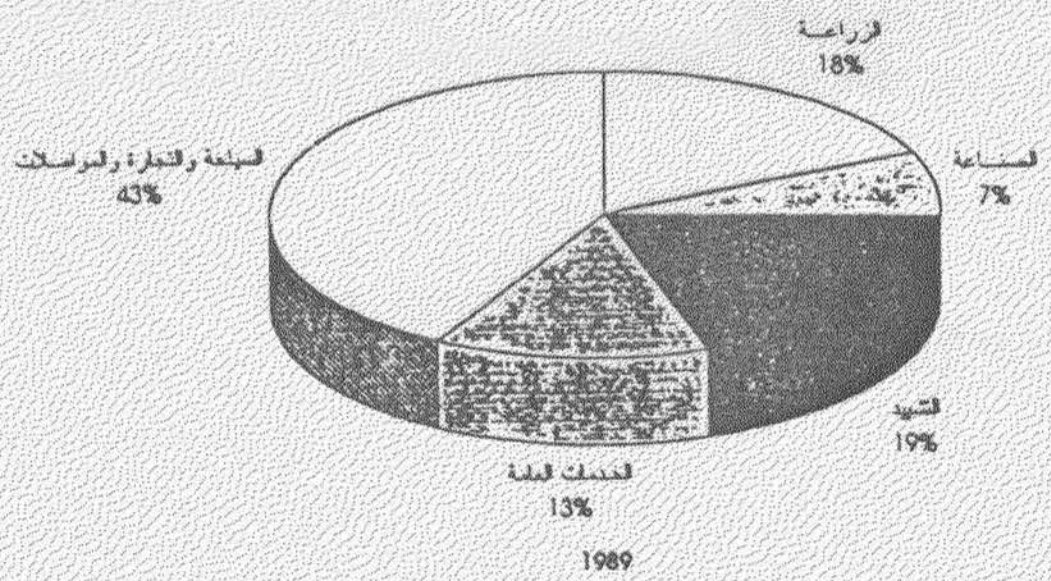

1989

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ومنذ عام 1990 شهد قطاع البناء تراجعاً حاداً من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت مساهمته في ذلك العام حوالي 13 في المائة. ويعود سبب ذلك إلى إنخفاض التحويلات من الخارج نتيجة إستمرار الاثار السلبية لأزمة الخليج. كما أعاق نمو القطاع مصادرة الاراضي بالإضافة إلى القيود على إستخدام ما لم يصادر منها. ويعتبر الإفتقار إلى التمويل المؤسسي لهذا القطاع من المعوقات الرئيسية التي تعترض تطويره.

ويتسم قطاع الإسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بارتفاع كثافة شغل المساكن، وعدم كفاية التسهيلات والمرافق الأساسية. ويقدر معدل كثافة الغرف بحوالي شخصين في الغرفة في الأراضي المحتلة. إلا أن هذا الرقم لا يدل على حقيقة الأوضاع السكنية ونسبة الكثافة السكنية، نظراً لأن ما يقرب من ثلث السكان يعيشون في مساكن يشغل الغرفة الواحدة منها ثلاثة أشخاص، كما أن أكثر من 6 في المائة من جميع الأسر تعاني من حالات كثافة تتجاوز 5 أشخاص للغرفة. وقد أدت زيادة السكان، بالإضافة إلى العائدين بسبب أزمة الخليج، إلى تشجيع كثير من الأسر في المدن والقرى إلى ترميم المباني المهجورة أو القديمة.

واستأثرت الخدمات، التي تضم الخدمات العامة وخدمات السياحة والتجارة والنقل وأنشطة الخدمات الخاصة، بنسبة 50 في المائة تقريباً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-1989 و42 في المائة عام 1990. وقد شهدت الخدمات نمواً متبايناً تراوح بين 22.1 في المائة خلال عامي 1986 و 1987، و8.6 في المائة خلال عامي 1988 و 1989، بينما إنخفض ناتج هذا القطاع بنسبة 38 في المائة عام 1990 بالمقارنة مع العام السابق. ويعكس الأداء في مجال السياحة والتجارة والنقل والخدمات الأخرى، التي تؤلف مجتمعة أكبر قطاع في الأراضي المحتلة، القوة النسبية لأنشطة تجارة التجزئة والجملة، التي يغذيها إرتفاع الواردات والاستهلاك الخاص وخدمات النقل. وقد تزايدت الأهمية النسبية لنصيب قطاع السياحة والتجارة والنقل من 31 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 1980 إلى 38 في المائة عام 1985 ثم إلى 41 في المائة عام 1989 ولكنها عادت فانخفضت تلك النسبة إلى حوالي 30 في المائة عام 1990.

ولم يكن قطاع السياحة الذي كان قد أضعف بالفعل، نتيجة سنوات طويلة من الإهمال وظروف العمل غير المواتية في وضع يمكنه من الصمود أمام الضغوط الناجمة عن الإنخفاض الحاد في أعداد السياح القادمين، وإرتفاع رسوم التأمين ضد المخاطر المرتبطة بالسفر إلى منطقة الشرق الاوسط خلال عامي 1990 و 1991. وتشير تقديرات بعض المصادر الوطنية أن قطاع السياحة المحلي (الفنادق، ووكالات السفر، وشركات النقل السياحي، ومؤسسات الصناعات اليدوية) قد مني بخسائر تبلغ نحو 75 مليون دولار. كما أن الأوضاع الناجمة عن حظر التجول الذي فرضته سلطات الاحتلال في كافة أنحاء الأراضي المحتلة فيما بين كانون الثاني (يناير) وايار (مايو) 1991، قد أدت إلى توقف تام لهذا النشاط، مما أدى بدوره إلى زيادة خسائر قطاع السياحة بما يقدر بحوالي 15 مليون دولار أخرى.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الدخل والإنفاق

تدل المؤشرات الصادرة عن جهات فلسطينية إلى تراجع ملحوظ في مستوى الأداء الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة 1988-1990، حيث إنخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل سنوي قدره 12 في المائة في المتوسط. وأسفر الإنخفاض في النشاط الاقتصادي عن تقلص في الاستهلاك الخاص، ليتراجع بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 14.5 في المائة خلال الفترة المشار إليها. وبالرغم من الإنخفاض الذي سجله الاستهلاك الخاص خلال السنوات الأخيرة، فقد إستمر قريباً من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى ضعف المدخرات المحلية.

وتحققت زيادة متواضعة خلال السنوات الماضية في النفقات الاستهلاكية العامة، وذلك على حساب الاستثمار العام. حيث زادت تلك النفقات من حوالي 196 مليون دولار عام 1987 إلى 213 مليون دولار عام 1989، وإن كانت قد إنخفضت بنسبة 2.6 في المائة عام 1990 بالمقارنة مع عام 1989. وتشمل هذه النفقات المرتبات والنفقات الإدارية للتعليم، والصحة، والمرافق الصحية، والمنافع العامة، وغيرها من الخدمات الإجتماعية. هذا بالاضافة إلى أن الاستثمار العام سجل إنخفاضاً نسبته 26 في المائة في المتوسط خلال الأعوام 1987-1990.

ويستأثر القطاع الخاص الفلسطيني بالجزء الأكبر من التدفقات الاستثمارية ويشمل الاستثمار الخاص نوعين، يتضمن النوع الأول أشغال البناء والتشييد، ويضم النوع الثاني الآلات والمعدات.

وقد أسهمت الموارد المالية الخارجية صافي دخل عوامل الإنتاج والتحويلات الصافية، إسهاماً هاماً في الدخل القومي الإجمالي. ويتكون دخل عوامل الإنتاج الصافي من دخل العمال الفلسطينيين في الكيان الصهيوني والمستوطنات التابعة له في الأراضي المحتلة، وكذلك من صافي تحويلات العاملين الفلسطينيين في الخارج. ولقد تسببت هذه الدخول في تحقيق نمو في الناتج القومي الإجمالي بمعدل مسار لمعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي أو متجاوز له. وقد أدى إنخفاض مساهمة القوة العاملة في إقتصاد الكيان الصهيوني وتناقص الطلب على اليد العاملة التي كانت تتجه عادة إلى الأردن وبعض الدول العربية خلال الفترة 1988-1990 إلى إنخفاض مستويات دخل عوامل الإنتاج الصافي، وبالتالي إنخفاض الناتج القومي الإجمالي بنسبة 12.4 في المائة في الفترة نفسها. كما إنخفضت حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي من 1723 دولار أمريكي عام 1988 إلى 1226 دولار عام 1990.

وتشكل التحويلات الصافية من الخارج مصدراً مكملاً ومهماً للدخل الخارجي المتاح للأراضي الفلسطينية المحتلة، وتشمل هذه التحويلات، المساعدات الواردة إلى الأراضي المحتلة من المصادر

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الخاصة أو المصادر الرسمية سواء الدولية والعربية والفلسطينية. وقد بلغت التحويلات الصافية عام 1990 حوالي 149 مليون دولار أمريكي مقابل نحو 290 مليون دولار عام 1989، أي بانخفاض قدره 48.6 في المائة. وشكلت تلك التحويلات حوالي 8 في المائة من الناتج القومي الإجمالي عام 1990، بينما كانت في حدود 12 في المائة عام 1989.

التجارة الخارجية

خضع أداء قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية لتأثير كثير من العوامل التي أعاقت تطوره. ومن أهم هذه العوامل، إهمال سلطات الاحتلال الجوانب المتعلقة بالإدارة الاقتصادية، خاصة إنشاء وصيانة البنى الأساسية المناسبة في تلك الأراضي، بالإضافة إلى الآثار الضارة للسياسات والممارسات التي تتبناها سلطات الاحتلال، والتي تنصبّ خاصة على القطاع التجاري. وفي نفس الوقت فإن المعوقات التي ذكرت من قبل في صدد أداء القطاعات الإنتاجية الرئيسة، قد ضيقت كذلك توسيع التجارة الفلسطينية وتنويعها.

ويعمل القطاع التجاري الفلسطيني في نطاق شبكة معقدة ومتضاربة من الإمكانات والمعوقات والتنظيمات والإجراءات، وهي محصلة النتائج المتراكمة لتدخلات الاحتلال العسكري، التي أضافت إلى الترتيبات التي كانت موجودة من قبل، أو عدلتها، أو أبدلتها، أو أوقفتها. وقد شهد حوالي ربع قرن من الاحتلال تحولات حاسمة وبعيدة المدى في هذا الصدد، كان أهمها منع الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة من أداء أي دور في تحديد أو وضع أو تنفيذ تدابير السياسة العامة لتعزيز وتوجيه تطور قطاعه التجاري. وعليه، كان أداء التجارة متواضعاً وفضلاً عن هذا فهو يتعرض بصفة منتظمة للمزيد من التدهور تبعاً للتغيرات في الأسواق الخارجية ومصالح سلطات الاحتلال.

ويعكس نمط التدفقات التجارية الاختلالات الواضحة في الاقتصاد الفلسطيني. فمن الإتجاهات الرئيسة في التجارة الفلسطينية في الثمانينيات ما يتمثل في الضعف النسبي لطاقة تصدير السلع مقترناً بالتزايد السريع في الواردات، والتقلبات السنوية الناشئة عن أوجه عدم التيقن في الإنتاج، وتزايد تركز التجارة مع شريك وحيد، وهو الكيان الصهيوني. وتأثر هذا القطاع كذلك بنفس القدر بتفتت الاقتصاد الفلسطيني وأسواقه الداخلية والخارجية، والمركز القانوني والسياسي للأراضي المحتلة إزاء الاقتصادات المجاورة. وبالنظر إلى الطابع الخاص للحدود مع الدول المجاورة، وغياب السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن هناك نقصاً بنفس القدر في التدابير التجارية والنقدية والضريبية الوطنية النموذجية، وغير ذلك من تدابير الدعم التي يمكن أن تساعد في إعطاء هوية واضحة للقطاع التجاري، وأن توفر جواً داعماً يمكّن هذا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

شكل (2) : التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة
خلال عام 1968

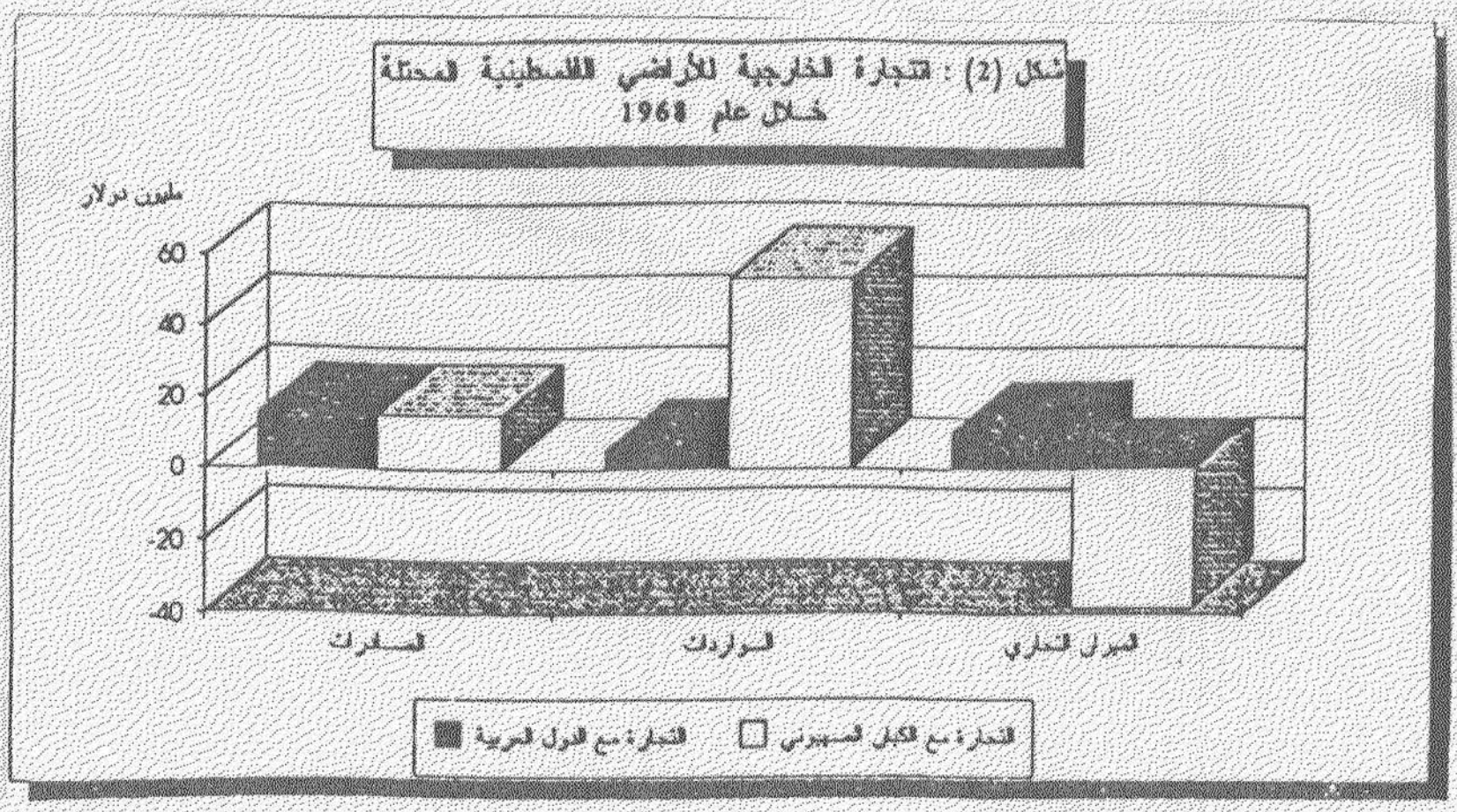

شكل (3) : التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة
خلال عام 1987

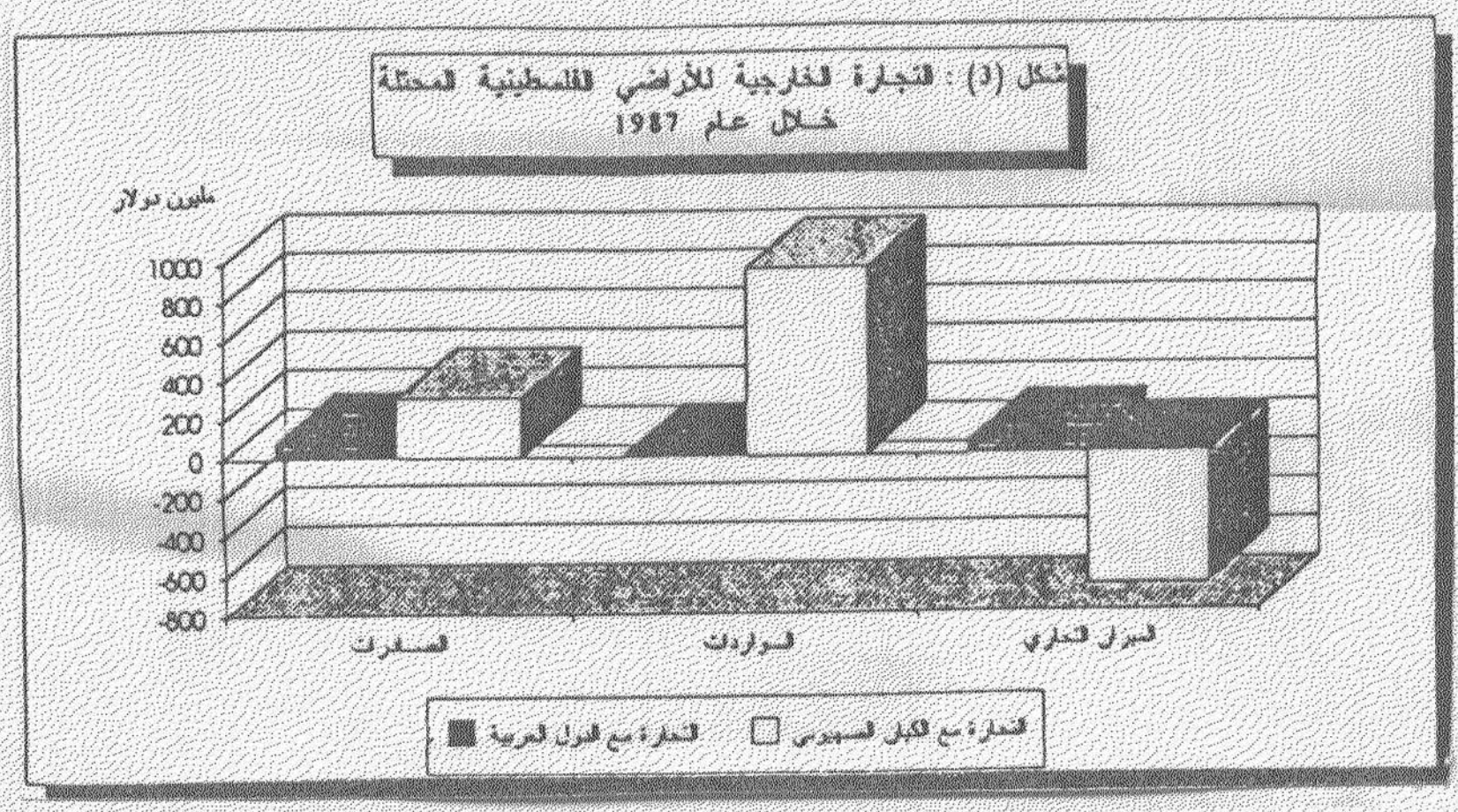

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية